



## بلاغ

في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2016-2025 ولاسيما الشق المتعلق بالمراقبة الطرقية، ترأس السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالنقل، يوم الاثنين 29 غشت 2016، اللقاء الذي نظّمته الوزارة لعرض الحصيلة والآفاق المتعلقة بهيئة المراقبة الطرقية التابعة للوزارة.

هذا، ولأهمية محور المراقبة الطرقية في تحسين مؤشرات السلامة الطرقية خاصة تلك المتعلقة بمراقبة النقل المهني من حافلات وشاحنات، ولتفعيل سياسة الوزارة الرامية إلى الرفع من مستوى هيئة المراقبة الطرقية، أشرف السيد الوزير خلال هذا اللقاء على عملية توزيع 50 سيارة جديدة على فرق المراقبة الطرقية التابعة للوزارة بمواصفات معينة تضمن السلامة وتتناسب مع المهام المزاولة، وتسمح بحمل مستلزمات المراقبة الطرقية في ظروف جيدة.

وتروم عملية تجديد حظيرة سيارات المراقبة الرفع من أداء فرق المراقبة الموزعة بجهات المملكة، كمرحلة أولى، على أن يتم تعزيز هذه الفرق في السنوات المقبلة بالعناصر الضرورية لتغطية جميع أقاليم المملكة وتعميم الرادارات الثابتة، بالمحاور الطرقية الخطيرة، لتحقيق النتائج المرجوة من الاستراتيجية السالفة الذكر والتي حددت كهدف التقليل بخمسين بالمائة (50%) من عدد ضحايا حوادث السير في أفق سنة 2025.



## الحصيلة والآفاق المتعلقة بهيئة المراقبة الطرقية التابعة للوزارة

### حصيلة عمل فرق المراقبة الطرقية خلال سنوات 2013، 2014، 2015

خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2015 تمت مراقبة 201729 مركبة وتسجيل 17617 مخالفة أي ما يعادل 8.73 مركبة مخالفة في كل 100 مركبة مراقبة.

### حصيلة عمل المراقبة المرتبطة بمركز النداء 4646 خلال ستة أشهر الأولى لسنة 2016

عدد مخالفات المسجلة	عدد المركبات التي تم اعتراضها و مراقبتها	عدد مركبات النقل العمومي المبلغ عنها
170	223	625

### حصيلة عمل المركز الوطني لمعالجات المخالفات المرصودة بالرادارات الثابتة

عدد المحاضر المصادق عليها	السنة
202450	2013
465757	2014
401001	2015
802803	الثمانية أشهر الأولى من سنة 2016

### الآفاق الجديدة للمراقبة الطرقية:

☐ اعتماد المراقبة الأتوماتيكية للحمولة التقنية للشاحنات:

- ✓ اعتماد أنظمة مصادق عليها تسمح بقياس الحمولة بشكل دقيق وكذا تسجيل المخالفات بطريقة أتوماتيكية دون تواجد أعوان المراقبة ؛
- ✓ تحديد المحاور الطرقية التي تعرف حركة كبيرة لمركبات نقل البضائع وكذا نقط المراقبة التي تستجيب للمعايير الدولية ؛



- ✓ وتحديد الاعتمادات والأجال اللازمة لتفعيلها .
- إعادة النظر في طريقة تحديد نقاط المراقبة الطرقية:  
سيتم إعداد سنويا خريطة تتضمن النقاط الخطيرة بالنسبة للنقل المهني، وذلك من خلال:  
✓ تحليل إحصائيات حوادث السير خلال الخمس سنوات الأخيرة والتي تورطت فيها مركبات النقل المهني؛  
✓ وإضافة المحاور الطرقية التي تعرف حركة كبيرة لمركبات نقل البضائع؛  
و ستكون هذه الخريطة المعيار الاساسي لاختيار نقاط المراقبة بالمحاور الطرقية.
- إعادة النظر في طريقة إعداد برنامج المراقبة الطرقية:  
سيتم إعداد تطبيق معلوماتي يمكن من مساعدة رؤساء المصالح المكلفين بالمراقبة من إعداد بطريقة ذكية وعلمية برنامج المراقبة لجهتهم مع أخذ بعين الاعتبار برامج المراقبة للجهات الأخرى.  
وستمكن هذه الطريقة من جعل المراقبة الطرقية معقلنة و أكثر نجاعة.
- تثبيت جهاز GPS بسيارات المراقبة الطرقية مع إعداد تطبيق معلوماتي يوضع رهن إشارة مركز النداء 4646 من أجل الاستعانة به في تحديد أقرب نقطة مراقبة لتوقيف المركبات المبلغ عنها.
- مواصلة تفعيل إستراتيجية المراقبة الأوتوماتيكية بالرادارات الثابتة  
✓ وضع رادارات ثابتة في جميع المحاور الطرقية التي تعرف حوادث سير خطيرة أو مميتة والتي يتم تحديدها من خلال تحليل إحصائيات حوادث السير ( 1200 رادار خلال 3 سنوات القادمة ، حيث تم هذه السنة الإعلان عن طلب عروض لاقتناء 500 رادارا خارج وداخل المجال الحضري)؛  
✓ توسيع مجال المخالفات المرصودة، حيث ستشمل، بالإضافة إلى السرعة، مخالفات عدم احترام الضوء الأحمر وتجاوز الخط المتصل...  
✓ معالجة المخالفات داخل آجال معقولة لضمان تأثير العقوبات على سلوك مستعملي الطريق.